جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم فلسفة وتاريخ القانون
رسالة دكتوراة

(فلسفة اليقين القضائى فى ضوء قواعد المنطق وعلم النفس الجنائى)

مقدمة من الباحث

محمد ثروت محمد عبدالشافى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمود عز العرب السقا
أستاذ ورئيس قسم فلسفة وتاريخ القانون
كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة
رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور / محمد على محجوب
أستاذ الشريعة الإسلامية ووزير الاوقاف الاسبق
كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس
عضواً

الأستاذ الدكتور / طه عوض غازى
أستاذ فلسفة القانون وتاريخه
ووكيل كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس
عضواً

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾

(١٠٩) سورة النساء

صدق الله العظيم

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله ، إلى من كان يدفعني قدماً نحو الأمام لنيل المبتغى ، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة ، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم ، إلى مدرستي الأولى في الحياة .

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان ، إلى التي صبرت على كل شئ ، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق ، نتبعني خطوة خطوة في عملي إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان **أمي** أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين وأطال الله في عمرها .

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع ، لكي أحل على قلبهما شيئاً من السعادة إلى أخوتي وأخواتي وأزواجهن الذين تقاسموا معي عبء الحياة .

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم عمي ووالدي الروحي

الأستاذ الدكتور : أشرف محمد عبد الشافي الحبيلي الذي أضاء لي وبحق نور الطريق حيثما دب الظلام ، فلقد غرس في ومنذ نعومة اظفاري أقران العلم بالعمل ، والسلوك بالاخلاق والاداء بالاخلاص ، فمن باب الاعتراف بالفضل والعرفان أتقدم بشكري لهذا العالم الجليل والذي حوى في شخصيته كل خصال الخير ، حيث جمع بين أصالة العلم وحداثة المنهج حيث ظلت مبادئه وأفكاره وتوجيهاته لي المعين الذي لا ينضب ، داعين الله ان يتم عليه موفور الصحة والعافية وان يجعل هذا الامر في ميزان حسناته يوم القيامة.

شكر واجب

يقول عز من قائل في حديثه القدسي﴿ لم يشكرني من لم يشكر من أجريت النعمة على يديه ﴾

فشكراً وعرفاناً وتبجيلاً لهذا العالم الجليل استاذنا الأستاذ الدكتور/**محمود عزالعرب محمد السقا** استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، فمن باب الاعتراف بالفضل والعرفان أتقدم بشكري لهذا العالم الجليل والذي حوي في شخصيته كل خصال الخير ، فكان كمن جمع بين الحسنيين ؛ فكان منهجه دائمًا والذي غرسه في تلاميذه ومريديه سواء من أبناء هذا الوطن أو من خارجه ممن هم الآن أساتذة للجامعات ، أو قضاة على منصة العدالة ، أو محامون يصولون ويجولون بساحات المحاكم مرددين مبادئ وأفكار هذا العالم الجليل والذين تربوا على يديه ونهلوا من علمه الغزير وأدبه الوفير فأصبح ديدنهم وعلى ما أخذوه عنه ربط الدنيا بالدين والسلوك بالأخلاق والعمل بالإخلاص فاطمأنت ضمائرهم وحسن اجتهادهم وأرضوا خالقهم ، حيث ظلت مبادئه وأفكاره المعين الذي لا ينضب لكل المشتغلين بأمر العدالة ، فقد كانت أفكاره ورؤيته ذات الأثر الفكري العظيم في إرساء كثيرًا من المبادئ الفقهية والقواعد التشريعية ؛ وذلك من خلال آدائه في مجلس الأمة أو من خلال اعتلائه منصة القضاء الجالس أو الواقف ، أو من خلال آرائه الفقهية ونظرياته العلمية ، فرغم جهده الأمين ووقته الثمين إلى أنه قد أولاني بتشجيعه وعطفه وسعة صدره في معالجة ومراجعة موضوع البحث حيث راعاني بتوجيهاته وغمرني من فيضه الغزير وعلمه الكثير في معالجة أبعاد وحقائق موضوع

هـذا البحـث فكانـت نصـائحه السـديدة وآرائـه الرشـيدة قـاربي نحـو شـط العلـم والمعرفـة ، ليـأتي هـذا الجهـد المتواضـع والـذي أراه بدايـة لأبحـاث كثيـرة متعـددة ومتنوعـة فـي موضـوع البحـث سـبراً لأغـواره والـذي أرى أن الفقـه عامـة والقـانوني خاصـة لـم يسـتوفيه مكانتـه اللائقـة خاصـة وأن قواعـد هـذا العلـم ومبادئـه هـي الـركن الـركين والأسـاس القـويم لأي مـن العلـوم والمعـارف العلميـة والعمليـة فـي حياتنـا المعاصـرة وأخصـها كمطلـب أساسـي وضـروري للفكـر والعقـل القـانوني ،وهـو مـا جعلنـي دائمـا طارقـاً لبـاب العلـم والمعرفـة علـى يـد اسـتاذنا الجليـل والـذي أنـار لـي الطريـق ومهـد لـي السـبيل حتـى جـاء هـذا البحـث فـي صـورته الماثلـة ، فقلمـي وفكـري يقـف شـارداً فـي وصـف هـذا العـالم الجليـل ، لمـا قدمـه لـي مـن جهـد جهيـد ، وعنـاء شـديد حتـى يتحقـق حلـم البحـث القـائم علـى النظريـة والتطبيـق فكمـا قـال سـيد المناطقـة الرسـول الأعظـم ﷺ (**أذا مات أبن أدم أنقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو أبن صالح يدعو له أو علم ينتفع به**) فكـل مـا نملكـه جميعـاً مـن آيـات الشـكر والعرفـان والتبجيـل لأسـتاذنا الجليـل هـو الـدعاء لـه بموفـور الصـحة والسـلامة وحسـن الخاتمـه تـاركين للعلـي القـدير أن يجعـل كـل ذلـك فـي ميـزان حسـناته وأن يثيبـه عنـا وعـن العلـم خيـر الجـزاء يـوم لا ينفـع مـالٍ ولا بنـون ألا مـن أتـى اللـه بقلـب سـليم ، كمـا لا يسـعني ألا أن أشـكر علمائنـا الأفاضـل لجنـة المناقشـة والحكـم لإثراءهمـا البحـث بالمناقشـة والتوجيـه نحـو الطريـق العلمـي الصـحيح النـافع **فضـيلة الأسـتاذ الـدكتور الـوزير/ محمـد علـى محجـوب والأسـتاذ الـدكتور/ طـه عـوض غـازى** فجزاهمـا عنـى وعـن العلـم خير الجزاء ؛ داعين الله ان يدوم عليهم موفور الصحة والسلامة،

مُقَدِّمَة

الحمد للّه الذى قمع الضلالة ، ودمغ الجهالة ، وقذف بالحق على الباطل فأزهقه ، وأزاله منه حتى أوبقه ، بما أقام من الدلائل الواضحة ، وبيَّن من الشواهد اللائحة ، وجعل لخلقه حدوداً حذرهم تعديها ، وخوفهم تخطيها ، بالقول الصادق ، والبيان الصادع ، إعذاراً وتحذيراً ، وحجة وتنبيهاً ، وصلى اللّهم على سيدنا محمداً عبدُ اللّه ورسوله ، وصفيهُ من خلقه وحبيبه، خاتم أنبيائه ، وسيد أصفيائه ، المخصوص بالمقام المحمود ، فى اليوم المشهود ، الذى جُمع فيه الأنبياء تحت لوائه وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه ، وتمسَّك بسنته ، واقتدى بهديه ، وأتبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، ونحن معهم يا أرحم الراحمين .

وبعد ، إن إقامة العدل بين الناس جوهر نظرية الدولة وقد قامت الدولة أساساً لتحقيق هذا الهدف الذي بدونه تفقد سبب وجودها وتصبح خاويةً من معناها، واستقامة الاداء الحاكمة، إنما تقاس بقدر نصيب هذه الاداء من التوفيق في تحقيق العدالة المعلقة عليها والتي لا يهنأ للناس عيش بدونها وتمثل على الدوام محط آمالهم.

وازدهار أجهزة العدالة شرط أساسي لاستتاب الأمن، لأنه إذا توانت هذه الأجهزة في النهوض برسالة العدالة، أقام الناس العدالة لأنفسهم بأنفسهم، على ما فيهم من العلل والنزوات والأهواء،وصارت أمورهم فوضى وانتهى بهم المآل إلى إطاحة الأقوى منهم بالأضعف وإفناء الأقوياء بعضهم بعضاً.

ولا شك في أن المسئولين عن أجهزة العدالة ، وإن تفشت بهم العيوب. - فالعصمة لله وحده - لازال الذكاء الذهني

والصلاح الخُلقي يمثلان شيمتهم الغالبة ، وقد كان هذا ولا يزال من فضل الله.

غير أن التبصير على الدوام بمواطن القصور ، ومواضع الزلل في أجهزة العدالة تشريعية كانت أم قضائية أم تنفيذية، ضرورة لابد منها، كما في كل جهاز، لتحسين مستوى الأداء الذي يشبع للمواطنين حاجة حيوية .

فإذا كانت القوانين في معناها العام تبدو عادلة ، إلا أنها في تطبيقها على الوقائع قد تتصف بعدم العدالة ، وهذا يزيد من عبء المهمة الملقاة على عاتق القاضي ، حيث يتعين عليه أن يُقنع الخصوم والرأي العام أن تطبيقه للقانون على الواقعة يتصف بالعدالة .

ولكي يستطيع القاضي أن يقوم بهذا الدور فإنه لا بد أن يعلم أن للقضاء منهاجاً يجب السير عليه ، وله قواعده الخاصة التي يتعين إتباعها وذلك فيما يُعرف بفن القضاء ، والذي يُقصد به كيفية التطبيق الصحيح والعادل للقانون على الواقع.

ويعتبر العلم بقواعد المنطق وسيلة القاضي لضبط تفكيره وسلامة استنتاجه ، بحيث يبتعد فهمه لواقعة الدعوى والأدلة القائمة فيها عن الشطط ؛ فالواقعة في علم القضاء حدث يترتب عليه حدوث شيء ما. فالإنسان في جريمة القتل العمد،كان حياً ويتمتع بحق الحياة وبعد أن تعرض لفعل القتل حدثت وفاته وخرج من عداد الأحياء، وهذا لا يتأتى إلا بتحديد الواقعة التي تتمخض عن هذا الواقع وفقاً لعناصرها القانونية ثم إثبات هذه الواقعة وذلك بنسبتها إلى مقترفها.

ولكي يحيط القاضي بالواقعة والظروف المحيطة بها علماً،وأن يعيها فهماً ، فإنه يجب عليه أن لا يغفل عن أي عنصر من

فهرس الموضوعات

الفصل التمهيدى

ماهية المنطق القانوني

المبحث الأول: مفهوم المنطق القانونى..... ١٥

المبحث الثانى:تقسيمات علم المنطق وجذوره التاريخية عند الفقهاء المسلمين...٤٠

الباب الأول
فلسفة اليقين القضائى فى ضوء قواعد المنطق
الفصل الأول

دور الاستدلال المنطقى لفهم الواقع والأدلة في الدعوى المدنية.....٥٧

المبحث الأول : ماهية الاستدلال المنطقى.....٦٠

المبحث الثانى : مظاهر تطبيق الاستدلال المنطقى على واقعة الدعوى المدنية..٧٣

الفصل الثانى
دور المنطق القانونى فى تكوين عقيدة القاضى وتسبيب الأحكام

المبحث الأول : المنطق القانوني ودور القاضي في تكييف الوقائع وتسبيب الاحكام ٨٩

المبحث الثانى : دور المنطق القانوني في تكوين عقيدة القاضي الجنائي.....١٣٧

الفصل الثالث
المنطق القانونى وعلاقته بأصول الفقه

المبحث الأول : العلاقة ما بين المنطق وأصول الفقه.....١٧٦

المبحث الثاني : أوجه التداخل بين المنطق وأصول الفقه ١٩٨

الباب الثانى

قناعة القاضى الجنائى فى ضوء قواعد علم النفس الجنائى

الفصل الأول :

ماهية علم النفس الجنائى

المبحث الأول : ماهية علم النفس الجنائى.....٢٣٠

المبحث الثاني : النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامى.....٢٤٢

الفصل الثانى :

الأساس الفلسفى للمسئولية الجنائية

المبحث الأول : مذهب التخيير وتفسيره للمسئولية الجنائية ٢٥٢

المبحث الثاني: مذهب التسيير وتفسيره للمسئولية الجنائية ٢٥٩

المبحث الثالث:المذهب المعتدل وتفسيره للمسئولية الجنائية ٢٦٨

المبحث الرابع : الأساس الفلسفى للمسئولية الجنائية في الشريعة الإسلامية..٢٧٢

الفصل الثالث :

الرابطة ما بين المنطق القانونى وقناعة القاضى الجنائى فى ضوء قواعد علم النفس الجنائى

المبحث الأول : الحياد النفسي للقاضي الجنائي ومدى أثره على سلامة الأحكام ...٢٨٧

المبحث الثاني: واجب القاضي الجنائي من حيث بحث ظروف إقرار المتهم وبواعثه٣٠٩

المبحث الثالث : مبدأ الملائمة بين الجريمة وتقدير العقوبة في ضوء قواعد علم النفس الجنائى.....٣٤٢

أالخاتمة. وأهم التوصيات بالبحث.....٣٧١

المراجع البحثية.....٣٧٧

المستخلص

يعتبر العلم بقواعد المنطق وسيلة القاضي لضبط تفكيره وسلامة استنتاجه ، بحيث يبتعد فهمه لواقعة الدعوى والأدلة القائمة فيها عن الشطط ؛ فالقواعد المنطيقة بالنسبة للقاضي تكون كالضوء الذي ينشر شعاعه على واقعات الدعوى والأدلة القائمة فيها وعلى تطبيق القانون عليها، ويجب دائماً أن تكون المقدمات التي جعلها القاضي الأساس لحكمه سواءً كان ذلك من حيث الواقع ، أم من حيث القانون؛ مؤدية وفق قواعد العقل والمنطق إلى النتيجة التي انتهى إليها، بحيث يتحقق التلازم والاتساق والوحدة المنطقية بين هذه المقدمات وتلك النتيجة ، فيستطيع بهذا الفهم الصحيح أن يستنبط منها النتائج الصحيحة؛ وهذه القواعد إذا سار عليها القاضي في مرحلة تكوين اقتناعه يترتب عليها ضبط تفكيره وحمايته من الاقتناع المتعجل أو القاصر أو الفاسد، فيصل عن طريقها إلى الرأي الصحيح الذي يحسم به الدعوى المعروضة على القاضى.

لما كان ذلك وكان علم المنطق من العلوم الضابطة للتفكير والمؤدية إلى اتساقه وصحته ، فإنه يمثل أهمية كبيرة للقاضى المدنى والجنائى على حدٍ سواء عند تكوين عقيدتهما ، فهو يمدهما بقواعد الاستدلال المنطقى ؛ التى يكون من شأنها أن تضبط فكرهما وتصون استدلالهما من الخطأ ؛ مما يؤدى إلى صحة الحكم الذى يعتمد بنائه على هذه القواعد .

إن أهمية المنطق القانونى لا تقف عند قاضى الموضوع ، وإنما يعتمدها قضاة محكمة النقض ، فتحقق علم هؤلاء القضاة بقواعد المنطق يمكنهم من مراقبة مقدمات الحكم المطعون فيه والتحقق فيما إذا كانت هذه المقدمات تسير فى ركب قواعد الاستدلال

المنطقى أم أنه قُدر عليها الفساد فى الاستدلال لمخالفتها لقواعد العقل والمنطق .

ومن هنا كانت دراستنا فى هذا البحث تدور فى فلك الدراسات الفلسفية لعلم المنطق ، مبتعدين بقدر الإمكان عن النظريات الميتافيزيقية الجدلية ؛ والتى لا تصب فى وعاء النمط العملى والإطار الحياتى لمفهوم المنطق القانونى .

حيث جاءت الدراسة لهذا العلم من منظور علمى وعملى يستلهم الغاية من البحث فى حياتنا اليومية ودراستنا القانونية ، خاصة فى مجال الأحكام القضائية ، وأن إشكالية البحث تقوم على كيفية الموائمة بين العدل كنظام ، والمنطق كعدالة هى الغاية من التشريع .

Abstract:

Knowledge of the rules of logic is the judge's mean of controlling his thinking and the validity of his conclusion, so that his understanding of the event of the case and the evidences in it is far from thinking in multiple directions, for the judge, the logical rules are like the light that spreads its beam on the facts of the case and the evidence in it and on the application of the law to it.

The introductions that the judge made the basis for his judgment, whether in reality or in terms of law, must always lead according to the rules of reason and logic to the result that he reached, so that the coherence, consistency and logical unity between these introductions and that result are achieved, and with this correct understanding, he can deduce the correct results.

If these rules are followed by the judge in the stage of forming his conviction, then he must control his thinking and protect him from hasty, minor or corrupt conviction, and then through them he can reach to the correct opinion that will settle the case presented to the judge.

Considering this, and considering logic as a controlling science for thinking and leading to its consistency and validity, it is of great importance to both civil and criminal judges when forming their faith, where It provides them with the rules of logical

reasoning; that would control their thinking and safeguard their reasoning from error, which leads to the validity of the judgment that he adopts in these rules.

The importance of legal logic does not stop with the subject judge , but rather is approved by the judges of the Court of Cassation, since the knowledge of these judges of the rules of logic enables them to monitor the introductions of the contested judgment and to verify whether these introductions are proceeding with the rules of logical reasoning or whether it was imposed on it the corruption in inference, because it violates the rules of reason and logic.

Hence our study in this research revolves in the orbit of philosophical studies of logic, as far away as possible from dialectical metaphysical theories, which do not flow into the bowl of practical style and the life framework of the concept of legal logic.

Where the study of this science was from a scientific and practical perspective that inspire the purpose of research in our daily life and our legal study, especially in the field of judicial rulings, and that the problem of research is based on how to harmonize justice as a system, and logic as justice is the purpose of the legislation.

بيانات الباحث

الدكتور / محمد ثروت محمد عبد الشافى

Dr.Mohamed Thrwat Mohamed Abd elshafy

مواليد ١٩٨٧/٥/٢٠

ولد بقرية الحبيلات الشرقية – مركز أبو تشت – محافظة قنا ج.م.ع

عنوان الرسالة باللغة العربية

فلسفة اليقين القضائى فى ضوء قواعد المنطق وعلم النفس الجنائى

عنوان الرسالة باللغة الانجليزية

The Philosophy of jurdictional , trustfulness with in the rules of logic and penal psychology .

عنوان الرسالة باللغة الفرنسية

la philosophie de la sécurité judiciaire á la lumiére des reglés de la logique et de psychologie judiciaire.

مؤهلات الباحث العلمية

دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام أكتوبر ٢٠٠٩بتقدير جيد .

دبلوم الدراسات العليا فى القانون الخاص مايو ٢٠١٠ بتقدير جيد .

وفى

٢٠١٩/١١/٢٧

تم منح الباحث وبإجماع الأراء درجة الدكتوراة فى القانون بتقدير جيد –كلية الحقوق – جامعة القاهرة.